



## تعميم مالي رقم (01) لسنة 2021م

بشأن إعداد مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2022

ضمن خطة متوسطة المدى للسنوات 2022 – 2026

للوزارات والجهات الاتحادية المستقلة

الموقرين

الموقرين

سمو ومعالي الوزراء

معالي وسعادة رؤساء الجهات الاتحادية

تحية طيبة وبعد،

بعد الاطلاع على القوانين والقرارات التالية:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة.
- قرار مجلس الوزراء رقم (6/2) لسنة 2020 بشأن ضبط مصروفات الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2020

وتنفيذاً لأحكام المادة رقم (21) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة والتي تنص على: " يصدر الوزير تعميماً مالياً الى الجهات الاتحادية يحدد فيه القواعد والضوابط اللازمة لإعداد مشروع ميزانيتها للسنة التالية وذلك خلال الأسبوع الأول من الشهر الثالث من كل سنة مالية، على أن يتضمن سقف الميزانية والموعد المحدد لتقديم مشروع الميزانية العامة الى الوزارة ". كما تؤكد وزارة المالية على كافة أحكام مواد المرسوم بقانون بشأن المالية العامة لا سيما المواد التالية:

- المادة (22) " تعد الجهات الاتحادية التي تشملها الميزانية العامة، التقديرات المبدئية لمواردها المالية على أساس نوعها مع بيان مصادرها، والتقديرات المبدئية لنفقاتها الجارية والرأسمالية، وبما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية ومع أنشطتها المعتمدة لكل برنامج، على أن تتضمن مقاييس الأداء ومؤشرات الكفاءة المالية، ويجب تقديم التقديرات المبدئية إلى الوزارة في الموعد الذي يحدده تعميم الوزير المشار إليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون " .

- المادة (23) " إذا تأخرت أي جهة اتحادية في تقديم مشروع ميزانيتها إلى الوزارة عن الموعد المحدد في التعميم المشار إليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون، تقوم الوزارة بعد إخطار الجهة المتأخرة بإعداد هذه التقديرات بناءً على اعتمادات السنة المالية الجارية لهذه الجهة، مع مراعاة التغييرات والتعديلات التي أدخلت عليها خلال السنة المالية الجارية والاعتبارات الأخرى الخاصة بها وبما يتفق

مع برامجها وأهدافها الاستراتيجية "



أولاً: الإيرادات العامة:

أ- تقديرات الإيرادات

على كافة الجهات الاتحادية اعداد تقديرات إيراداتها للسنة المالية 2022 وادخالها على نظام تنبؤات الإيرادات (على الرابط الموضح أدناه) ومراعاة الدقة في اعداد التنبؤات مع مراعاة ما يلي:

1. بيانات الدرهم الإلكتروني "الإيرادات الفعلية" و "عدد المعاملات" على مستوى "الخدمة" و"الموقع".

2. أسعار وتصنيف الخدمات للسنة المالية 2022.

3. اتباع النماذج الإحصائية لتقدير الإيرادات.

4. تحديث بيانات توقعات الإيرادات الشهرية لبنود الإيرادات غير المتعلقة بالخدمات (البنود العرضية، مثال مبيعات الخردة، الفوائد إلخ).

5. رفع التنبؤات الأولية إلى وزارة المالية للمراجعة.

6. تحديث تنبؤات إيرادات مشروع ميزانية السنة المالية 2022 المبدئية على النظام في المواعيد المحددة التالية:

- قبل 20 مايو 2021.

- قبل 19 أغسطس 2021.

ب- قواعد المحاسبة على اساس الاستحقاق

استناداً إلى قرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (35/3/6) لسنة 2013 وقرار مجلس الوزراء رقم (2/2) لسنة 2017 بتاريخ 2017/2/5 بشأن تطبيق معايير الاستحقاق المحاسبي لدولة الإمارات العربية المتحدة ودليل السياسات والإجراءات المالية المجمع على أساس الاستحقاق، على الجهات الاتحادية الأخذ بما يلي: -

1. الفصل بين الإيرادات التي يتم تحصيلها ضمن أنشطتها وأهدافها المنوطة لها كجهة مختصة ("الأصيل")، والمبالغ التي يتم تحصيلها كجهة غير مختصة ("وكيل").

2. تقدير الإيرادات التي يتم تحصيلها من قبل جهات أخرى بالنيابة عنها، حيث تعتبر هذه المبالغ من ضمن إيرادات الجهة الاتحادية المختصة ("أصيل").

3. تضمين الإيرادات المتوقعة أية تحويلات من حكومات محلية أو جهات أخرى تحويلات (نقدية وعينية) من المصادر التالية:

- تحويلات (نقدية وعينية) من حكومات محلية وجهات أخرى.

- هبات وتبرعات من المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية المعنية.





ثانياً: المصروفات العامة:

أ- تقديرات المصروفات

على كافة الوزارات والجهات الاتحادية تحديث مشروع ميزانيتها للسنة المالية 2022 وفقاً لنص المادة

(22) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 وفقاً للخطوات التالية:

1. التنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لتحديث الخطط والأهداف الاستراتيجية.
2. تقدير المصروفات طبقاً للسقف المحدد.
3. مراجعة البيانات الأساسية للموظفين في نظام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (بياناتي) والنظام المالي في الحكومة الاتحادية حسب رواتب شهر فبراير لعام 2021 والتحديث بالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في حال وجود ملاحظات على البيانات الأساسية وميزانية الوظائف للجهة.
4. تخصيص المصروفات ومخصصات الموظفين والمشروعات الرأسمالية على الأنشطة والخدمات ضمن هيكل البرامج، وعلى الإدارات والأقسام ضمن الهيكل التنظيمي وعلى المواقع الجغرافية المرتبطة بها.
5. تحديث البيانات المالية للتصنيف الوظيفي لمختلف أنواع النفقات بما يتوافق مع دليل التصنيف المعتمد المنشور على الموقع الإلكتروني للوزارة.
6. الجهات الاتحادية المرتبطة بالنظام الآلي لإعداد الميزانية ولم ترتبط بالنظام المالي للحكومة الاتحادية ونظام بياناتي عليها تحديث البيانات الأساسية للموظفين من خلال الأنظمة الخاصة بها ومن ثم تحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية.
7. الجهات الاتحادية التي لم ترتبط بالأنظمة المالية والإدارية للحكومة الاتحادية (النظام الآلي لإعداد الميزانية/ النظام المالي الاتحادي / نظام بياناتي) عليها تحديث البيانات المالية لميزانيتها موزعة على مستوى البنود المحاسبية ومجموعات الصرف الرئيسية وذلك تمهيداً لتحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية لاستكمال بيانات الميزانية العامة للاتحاد.
8. استناداً لقرار مجلس الوزراء المؤقر رقم (6/39) لسنة 2006 بشأن منح الوزارات الاستقلال المالي والإداري فإنه على كافة الوزارات والجهات الاتحادية إدراج الاعتمادات المالية التقديرية لبند تعويضات واحكام اعتباراً من السنة المالية 2022 لتنفيذ الاحكام والقضايا المرفوعة ضدها. (على سبيل المثال وليس الحصر القضايا ذات العلاقة بسداد مبالغ تعويضات الموظفين بند 211407 مكافأة نهاية خدمة / القضايا المرفوعة لسداد تعويضات قضائية معينة بند 282103

مصروفات قضائية)



ب- المصروفات الرأسمالية:

1. تخصيص كافة المشروعات الرأسمالية الجديدة بعد اعتمادها من الجهات المختصة على الأنشطة والبرامج.
2. ادراج أية مصروفات/ دفعات متعلقة بأعمال صيانة جوهريّة أو أية أعمال تطوير التي يترتب عنها أصول ملموسة (تستوفي شروط الرسملة).
3. عدم إدراج أية تقديرات أو دفعات تتعلق بمصروفات تشغيلية ضمن بنود المصروفات الرأسمالية (المجموعة 31 من هيكل الحسابات).

ج- الشراكة بين القطاع العام والخاص:

1. على كافة الجهات تقديم مقترحات ودراسات الجدوى لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص وفقاً لدليل الشراكات الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 8/4 لسنة 2019.
2. عدم ادراج اية مخصصات لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص قبل اعتمادها وفقاً للإجراءات الواردة في دليل الشراكات المشار اليه أعلاه.

د- قواعد المحاسبة على أساس الاستحقاق.

استناداً إلى قرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (3/35/خ/6) لسنة 2013 وقرار مجلس الوزراء رقم (2/2و) لسنة 2017 بتاريخ 2017/2/5 بشأن تطبيق معايير الاستحقاق المحاسبي لدولة الإمارات العربية المتحدة ودليل السياسات والإجراءات المالية المجمع على أساس الاستحقاق، على الجهات الاتحادية الأخذ بما يلي: -

1. تقدير المصروفات التشغيلية والرأسمالية الخاصة بالفترة المالية المتعلقة بإعداد الميزانية والتي تغطي جميع المعاملات التي من المتوقع أن تقوم الجهة بتنفيذها (بغض النظر عن مصدر التمويل)، والتي يمكن تصنيفها للتالي:

- ما يخص الميزانية العامة للاتحاد.

- الإيرادات الذاتية.

- تحويلات (نقدية وعينية) من حكومات محلية وجهات أخرى.

- هبات وتبرعات من المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية المعنية.

2. عدم إدراج أية تقديرات متعلقة بدفعات للمعاملات التي يمكن أن تستوفي شروط الرسملة ضمن بنود مصروفات المجموعة 22، وإدراجها ضمن بنود مصروفات المجموعة 31 من هيكل

الحسابات.





ثالثاً: الموعد المحدد لتقديم مشروع الميزانية:

على كافة الجهات الاتحادية تقديم مشروع الميزانية للسنة المالية 2022 إلى وزارة المالية في موعد غايته 2021/05/20 وسيتم نشر هذا التعميم بالموقع الإلكتروني لوزارة المالية، كما يمكن الاطلاع على دليل إجراءات اعداد الميزانية والقواعد والأسس الاسترشادية المنظمة لعملية تخصيص التكلفة على الأنشطة والخدمات (الفرعية والتكميلية) والتصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ضمن صفحة الميزانية العامة للاتحاد بالتشريعات المالية وذلك باستخدام الرابط التالي:

<https://www.mof.gov.ae/ar/lawsAndPolitics/Pages/Topics-regulated-financial-legislation.aspx>

رابط النظام الآلي لإعداد الميزانية ونظام تنبؤات بالإيرادات:

<https://federalepm.mof.gov.ae/workspace/index.jsp>

تطبيق اعداد الميزانية: MBudget

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

صدر بتاريخ: 20/ رجب/ 1442 هـ  
الموافق: 2021/03/04 م